الإقتصاد كفضاء لممارسة العنف ضد الفلسطينيين وقهرهم

٢٣-٠٧- ٢٠١٥

قراءة "من السلب الى الدمج الإقتصادي : الإقتصاد السياسي للإستعمار في فلسطين" للباحث طاهر اللبدي

تناقش هذه الأطروحة الجامعية عدة "مسلمّات" نظرية وسياسية متداولة في الأبحاث الأكاديمية، أولها الخاصة بالعلوم الإقتصادية، ثم الخاصة بالقضية الفلسطينية وتاريخها، ومنها ما يتعلق بالإنتداب البريطاني وإدعاءاته لعب دور حيادي بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني. ناقشت الأطروحة أيضا إدعاء حيادية المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، وحيادية منطق الإلتفاف على القضايا السياسية لإرساء سلام إقتصادي. كما تطرقت الى طبيعة الإستعمار الإستيطاني الصهيوني ومنطق الفصل العنصري بعلاقته مع الأمور الإقتصادية، مؤكدا على الترابط العضوي بين واقع فلسطينيي ٤٨ وفلسطينيي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

في مقدمة أطروحته، يوضح المؤلف الأسس النظرية والسياسية التي انطلق منها في بحثه : استنادا الى الكتابات النقدية في العلوم الإقتصادية التي تدعي فهم الواقع ورسم المستقبل بعيدا عن الواقع السياسي، اعتبر أن الإقتصاد ليس سوى "مواصلة الحرب بوسائل أخرى"، أو "وسيلة لمواصلة السياسة ومن هذا المنطلق فهو يشكل فضاءا مميزا لممارسة العنف والقهر إزاء الفلسطينيين"، هذا ما حاول إثباته من خلال العودة الى تاريخ فلسطين منذ أواخر العهد العثماني حتى اليوم، مع التركيز على "الفعل الإقتصادي، أي العمل على الوسائل المادية" للمجتمع ومن خلال دراسة معنى المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية اليوم. فمن هذا المنطلق، ينتقد الأبحاث الإقتصادية الحديثة الخاصة بالصراع، التي نفت الحالة الإحتلالية والإستعمارية أو اعتبرتها شأنا سياسيا يمكن الإلتفاف عليه للوصول الى الدمج الإقتصادي بين المحتل وأراضي السلطة الفلسطينية قائلا: "ان محاولة الإلتفاف على الصراعات السياسية من خلال الإقتصاد هي بحد ذاتها طريقة خاصة للتأثير عليها".

يميّز الباحث بين ثلاث فئات من الإقتصاديين الذين تناولوا العلاقة بين السياسي والإقتصادي : " فإن كتابات الفئة الأولى ترى في السياسة عقبة لجودة سير الإقتصاد (أو السوق)، وتتمنى ان يحتل الإقتصاد المكانة البديلة للسياسة. فهذه الكتابات تشكل الأكثرية وتوجه "المساعدات" الدولية وتشارك في تحديد الإصلاحات والسياسيات. بالمقابل، بعض إعمال الفئة الثانية تفسّر الإقتصاد كمحدّد للسياسة (النظرة الإقتصادية أو الماركسية) في حين تعامل آخرون مع الإقتصادي كوسيلة لصناعة السياسي (النظرة السياسية أو الوطنية). بالنسبة لهؤلاء، المشكلة المطروحة للإقتصاد الفلسطيني لا تتمثل بتراجع الظروف المعيشية للشعب بل بتأثيرها على السيادة والإستقلال وحتى على استمرارية المجتمع الفلسطيني."

لهذه الأسباب، يرى المؤلف أن "الظواهر الإقتصادية الملاحظة والخطابات الإقتصادية التابعة لها شكّلها الصراع الإستعماري" أي أن "مختلف اللاعبين منخرطون في علاقات سلطوية تؤثر على سلوكهم خلافا للفرضية المهيمنة التي تصورهم كأفراد مستقلين يسيرون بحرية في السوق وبالتالي، السبب الوحيد لصراعهم يكمن في اختلاف مصالحهم الإقتصادية". هذه الإعتبارات جعلته يرفض القراءة الإقتصادية "الثنائية التي تفترض وجود مجتمعين مستقلين منخرطين في سباق التنمية" والتي اعتبرها أيضا طريقة للإلتفاف على السياسي ونفيه.

بعد تحديد هذه المنطلقات، تناول الباحث "الإطار التاريخي والتأطير النظري"، حيث درس "الأسس الحديثة للنظام الإستعماري في فلسطين" رابطا الحركة الصهيونية ليس فقط بصعود التيارات القومية في أوروبا كما يصوره المؤرخون عادة، بل بتشكّل الإستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر وتوجهه الى الشرق والدولة العثمانية.

تميّز الإستعمار الصهيوني في فلسطين بالإستيطان البشري، فهو ليس استعمار إحتلالي مرتبط بدولة (métropole) تدير البلد المستعمَر من خلال أجهزة إدارية وعسكرية. في حال الإستعمار الإستيطاني، يسعى المستعمِر الى طرد أو إفناء الشعب الأصلي ليحل مكانه، فيقيم مؤسسات شبيهة بالمؤسسات الأوروبية خاصة بالمستوطنين (التمثيل، الشرطة، القضاء، البنوك...) المختلفة عن المؤسسات الخاصة بنهب المستعمرة وإخضاع المستعمَرين، أي أن الأولى الخاصة بالمستوطنين تتخذ أشكال "الديمقراطية"، أما الثانية وهي الخاصة بأهل البلاد ومواردها، فتتخذ أشكال السيطرة والعنف (ولهذا السبب، لا جدوى في مقارنة النظام الصهيوني مع الأنظمة العربية من ناحية الحريات والديمقراطية، لأنه أساسا نظام إستيطاني يفصل بين المستوطنين والشعب الأصلي). ثم يضع المستعمِر الأسس للفصل بينه وبين السكان الأصليين "للمحافظة على طابعه الأوروبي ومواصلة انتماءه الى العنصر والحضارة المهيمنة". ولكن هاجس الفصل لا يشكل إلا وجه من أوجه العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، كما يقول الباحث، وذلك "لأن المجتمعين لا يعيشان جنبا الى جنب ولا واحدا فوق الآخر. فالمجتمعات الجديدة المستوطنة تحل مكان المجتمعات الأصلية، من خلال إحتكار الموارد والفضاء والزمن، ومن خلال إخضاع الآخر ونفي وجوده". في هذا الصدد، ومن خلال المقارنة التي يجريها بين النظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا والنظام الصهيوني في فلسطين، يلاحظ أنه " في حين كانت النهاية الرسمية لسياسة الفصل وسيطرة العنصر الأبيض قد وضعت حدا لمطالب الإستقلال والفدرالية أو تجمع فدراليات الأفارقة، فأن عملية السلام في أوسلو تكرّس مبدأ الفصل بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، من خلال "حل الدولتين ".

اعتبر الباحث أن الإستعمار الصهيوني الإستيطاني في فلسطين تميّز أيضا بالإحتكار، إحتكار البلاد وإحتكار الإقتصاد وأدواته : "في صلب النزاع الإستعماري، فإحتكار البلاد لصالح الإسرائيليين اليهود يتم على حساب العرب الفلسطينيين." ... و"هذا الإحتكار الإستعماري يتم أيضا من خلال الفعل الإقتصادي، أي العمل على الوسائل المادية لوجود المجتمعين"، وقد بدأ إحتكار الإقتصاد منذ فترة الإنتداب البريطاني : إحتكار العمل وإحتكار الأرض (مقولتا "الأرض اليهودية" و"العمل اليهودي") قبل السيطرة على الدولة، وهي الوسيلة الأهم التي سعت الحركة الصهيونية الى تملكّها لتركيز مشروعها.

ولكن، قبل السيطرة الصهيونية، ساهمت هيمنة الإستعمار الأوروبي على الدولة العثمانية في عملية إفقار المجتمعات العربية من خلال "التنظيمات" المفروضة عليها (قوانين أقرتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر بحجة تحديث إدارتها وإقتصادها، ومنها الخاصة بتوزيع الأراضي وسيطرة المال والبنوك) والتي سهلّت عملية السطو على موارد فلسطين، لا سيما الأراضي، التي خططت لها الحركة الصهيونية. ولم يكن الإنتداب البريطاني على فلسطين إلا وسيلة أخرى لتمكين هذه الحركة الإستيطانية من الإستيلاء على البلاد.

ينتقد الباحث النظرة الثنائية للأبحاث التي تناولت دراسة فترة الإنتداب البريطاني، حيث اعتبرت أن السياسة البريطانية وقفت على الحياد في ظل الصراع والتنافس بين مجتمعين "يعيشان على الأرض ذاتها". سيطرت

هذه النظرة على الأبحاث الصهيونية والمجاملة للإستعمار البريطاني. ولكن ظهرت فيما بعد تيارات أخرى متمثلة بالأبحاث الفلسطينية وبعض الأبحاث "الإسرائيلية" لتعيد النظر فيها وتطرح بدلا عنها نظرة علائقية بين مجتمع المستوطنين والمجتمع الأصلي، تلقي الضوء على تكوّن المجتمع الإستيطاني على حساب المجتمع الفلسطيني، مع مساهمة بريطانية واضحة في عملية الإستيلاء على فلسطين، بدءا من النصوص الرسمية التي وصفت الشعب الفلسطيني ب"المجتمع غير اليهودي" وكأن اليهود هم الأصل في فلسطين، وقمع الحركة الوطنية الفلسطينية والثورة بأشد الأساليب الوحشية، ما أثر على حالة الشعب الفلسطيني بعد إعلان قرار التقسيم في تشرين الثاني ١٩٤٧ وما تلاه من مذابح وتهجير. وفي المجال الإقتصادي، شجع الإحتلال البريطاني على تأسيس الإقتصاد الصهيوني على حساب الإقتصاد الفلسطيني طول فترة الإنتداب في الوقت الذي كان يثقل كاهل الفلاحين الفلسطينيين بالديون والضرائب، بحجة تحديث الإقتصاد الفلسطيني.

إكتفت الحركة الصهيونية بإطار الإنتداب البريطاني حتى ١٩٤٨ لترسيخ وجودها الإستيطاني في فلسطين. في المجال الديمغرافي، تدفق المستوطنون لا سيما في العقد الثالث من القرن الماضي واستطاعوا، من خلال المؤسسات المالية الدولية، الإستيلاء على أراض وبناء نواة مجتمع استيطاني. ساهم الهستدروت، النقابة الصهيونية الفاعلة، بوضع حجر أساس الإقتصاد الصهيوني المنغلق على "العمل اليهودي"، واشترك في تأسيس الهاغانا، نواة الجيش الصهيوني. في أواخر الثلاثينات، أصبح للحركة الصهيونية "دولة في دولة"، "امتلكت مؤسسات عسكرية، سياسية، اقتصادية وإجتماعية ومالية مستقلة عن الإدارة البريطانية والشعب الأصيل للبلاد"، في الوقت الذي كان الإنتداب البريطاني يمنع فيه إنشاء مؤسسات تمثل المجتمع العربي الفلسطيني. بالرغم من ذلك، كانت الحركة الصهيونية قلقة بسبب وجود الشعب الفلسطيني، ما حثها على التفكير بعدة مخارج لحل هذه "المشكلة الديمغرافية"، أولها إقتلاعه وتهجيره الى خارج البلاد، لا سيما إنه رفض الوجود الصهيوني، بالرغم من كل الإغراءات المالية والإقتصادية التي قدمت له. فكان الإعلان عن تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ مناسبة لتنفيذ التهجير الجماعي خارج حدود الدولة اليهودية التي احتلت ٧٨% من البلاد.

بعد إقامة هذا الكيان، ظل الإقتصاد "الإسرائيلي" معبأ في خدمة المشروع الصهيوني في حين كانت الأقلية الفلسطينية (فلسطينيو الداخل) التي بقيت في أراضي "الدولة الجديدة" تواجه إستعمار داخلي يواصل نزع ملكيتها وتهميشها : مشروع تهويد الجليل والنقب، مشروع برافر، التمييز في تخطيط المدن وفي السكن، قمع الحريات السياسية والتطلعات الوطنية. بعد عملية السلب الواسعة التي نفذتها دولة الإحتلال لأراضي وممتلكات فلسطينيي الداخل، سعى الكيان الإستيطاني الى قمع أي توجه إقتصادي عربي مستقل في الوقت الذي كان يدرس فيه تنمية المناطق العربية "لدمج الإقتصاد العربي تدريجيا بالإقتصاد الإسرائيلي وفقا للأهداف القومية الإسرائيلية" وذلك بسبب وعي سلطات الإحتلال بأن "تنمية الإقتصاد الإسرائيلي لن تستمر إلا بتنمية الإقتصاد العربي"، لا سيما بعد فترة لبرلة الإقتصاد الصهيوني في الثمانينات من القرن الماضي. في هذا الميدان أيضا، يقترح القادة "الإسرائيليون" الفصل بين الطموحات السياسية لفلسطينيي الداخل وبين طموحاتهم الإقتصادية، أي "التعاون مع شركاء عرب في القطاع الخاص والإلتفاف على المؤسسات السياسية الممثلة لهم، بما فيها المعنية بالشأن العام"، مع تصعيد الحملات القمعية ضد توجهاتهم السياسية، ما يعني أن "تبني سياسات إقتصادية لصالح تحسين مستوى معيشة الفلسطينيين تظهر مرة أخرى كوسيلة لإبعادهم عن النضال السياسي ولتكريس دمجهم في النظام الإستعماري المسيطر".

واجه الإحتلال الصهيوني معضلة ديمغرافية أخرى بعد احتلاله باقي الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧، تجسدت بوجود حوالي مليون فلسطيني في المناطق المحتلة حديثا. سترغمه هذه المشلكة على المناورة وتغيير تطلعاته وأهدافه رغم مواصلة سياسته الإستيطانية البشرية وإحتكاره للأرض ومواردها واقتطاع أجزاء من المناطق المحتلة حديثا الى كيانه. إلا أن عدم قدرته على تغيير العنصر الديمغرافي في هذا الجزء من البلاد، رغم تهجيره أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني في ١٩٦٧ ومواصلة عملية الطرد تحت حجج مختلفة، جعلته يتبع سياسة حصر الفلسطينيين على أقل مساحة ممكنة من الأرض، بموازاة سياسة تصعيد القمع لمنع أي تحرك شعبي ومقاومة فعلية. اضطر الإحتلال بين الحين والآخر وبعد كل صدام مهدّد لإستقراره الى اللجوء الى وسائل إقتصادية منعا للإنفجار، لا سيما بعد إتفاقيات أوسلو وإنتفاضة الأقصى. ولكن ظلت الخطط الإقتصادية المتبعة تحول دون أي تطور مستقل للإقتصاد الفلسطيني، من خلال ربط إقتصاد الأراضي المحتلة بالكيان المحتل. فكرّس بروتكول باريس في ١٩٩٤ هذه التبعية (اليد العاملة الفلسطينية، الإنتاج الإسرائيلي والتصدير الى المناطق المحتلة، السيطرة على الجمارك ومراقبة الإتفاقيات الثنائية للسلطة الفلسطينية). ثم قنّن كيان الإحتلال استخدام اليد العاملة الفلسطينية بعد فتح الباب أمام استيراد اليد العاملة الأجنبية كي لا يصبح "تحت رحمة" الأولى ووفّر لها العمل في المستوطنات أو بالقرب من "الخط الأخضر"، كما شجع على تشغيل الفلسطينيين في مؤسسات إقتصادية تابعة لمؤسساته. "لم تغيّر فعليا إقامة السلطة الفلسطينية بعد إتفاقيات أوسلو طبيعة نظام النهب الإسرائيلي المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل أدخلته في إطار شرعي. ما يزال الفلسطينيون لا يسيطرون على الجوانب الأساسية لنشاطهم الإقتصادي كما أنهم محرمون من أهم مكونات إستقلالهم السياسي. غير أن عملية السلام والتغييرات المستحدثة أقليميا فتحت أفق جديدة أمام الفلسطينيين والإسرائيليين، مرتبطة بإمكانية الإستفادة من اندماجهم في النيوليبرالية."

يتناول جزء من بحث الإقتصاد السياسي لعملية "السلام"خطة المساعدات للسلطة الفلسطينية بعد إتفاقيات أوسلو، التي أقرها البنك الدولي. بالرغم من فشل خطته بعد مرور ٢٠ سنة، استمر البنك الدولي في سياسته المتمثلة بفرض إصلاحات على المؤسسات الفلسطينية، دون الأخذ بعين الإعتبار العوامل السياسية والتاريخية، حاصرا مهمتها بإفساح المجال أمام النشاط الإقتصادي. لم يول البنك الدولي أهمية لوجود الإحتلال إلا كعامل خارجي يضاف الى عوامل مهمة أخرى. "ولكن بالرغم من ابتعاده المفترض عن السياسة... تساهم سياساته في تكوين نظام إقتصادي وسياسي. لا تخفي مجموعة الدول المانحة نياتها، من خلال مساهمتها المالية، في تأمين رضوخ الشعب الفلسطيني الى المسار السياسي الحالي. فهي تعتبر التعاون والإندماج الإقتصادي الطريق الأفضل لتسوية العلاقات في المنطقة."

بالعودة الى تاريخ المساعدات الوافدة الى الشعب الفلسطيني، يذكر المؤلف أن الأونروا أصبحت، بعد ١٩٤٨، القناة الأساسية التي تمر عبرها المساعدات الإنسانية الى اللاجئين الفلسطينيين. ثم بدأت المنظمات الفلسطينية بتشكيل رصيدها المالي الخاص من خلال دعم دول وشخصيات عربية ومسلمة. وبعد ١٩٦٧، تم تحويل جزء من هذا التمويل الى المناطق المحتلة لدعم الصمود في مواجهة العدو. وبعد إتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والإحتلال، تدخلت الوكالة الأميركية USAID لكسر هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية ودعم صعود بديل عنها في المناطق المحتلة، من خلال مشاريع ذات طابع إقتصادي. إلا أن الأوضاع الإقليمية واندماج إقتصاد دول الخليج في العولمة أسفرا عن ضغوط عربية وفلسطينية على منظمة التحرير لقبول

الحلول الأميركية. وبعد ١٩٩٠، انضم تدريجيا التمويل العربي لمنظمة التحرير الى المساعدات الدولية كدعم لجهود السلام التي دعت اليه إتفاقيات أوسلو.

أمنّت هذه المساعدات وسائل لمراقبة الفلسطينيين وأصبحت أداة لمنع تدهور الأجواء السياسية وانتصار التطرف. فقد سمحت للسلطة الفلسطينية بتوظيف ٩٠ ألف فلسطينيا، أي ٢٠% من العاملين وفي ٢٠٠٧، أصبح عددهم ١٨٠ ألف موظفا يعتاشون من هذه المساعدات، في الوقت الذي كان فيه القطاع الإنتاجي، الزراعي والصناعي، يواجه العراقيل التي وضعها الإحتلال. تصرّف المجتمع الدولي، الى جانب دولة الإحتلال، مع هذه المساعدات كأداة سياسية واضحة المعالم. ولكن لم يتجرأ الباحثون الإقتصاديون من انتقادها إلا من ناحية فشلها أو نجاحها بالنسبة للأهداف المرتقبة، دون إعادة النظر في وظيفتها الأساسية، وهي أخضاع الشعب الفلسطيني للسيطرة الصهيونية والنيوليبرالية. "بهذا المعنى لا يمكن اعتبار مجموعة المانحين عاملا خارجيا في الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، تماما كما كان موقف الإنتداب البريطاني في الفترة السابقة.

في هذه الأطروحة، يحلّل المؤلف مقاربة الإنتداب البريطاني في الأمس والمجتمع الدولي اليوم، من حيث ثنائية نظرتهما الى القضية الفلسطينية، باعتبار أطماع الحركة الصهيونية ثم كيانها موازية لتطلعات الشعب الفلسطيني، أي بإنكارهما الحالة الإستعمارية في كلا الحالتين والتفافهما على السياسي ونفيهما للتاريخي. في كلا الفترتين، وتحت ادعاء الحيادية، اعتبر التدخل الغربي أن الحل هو بالفصل من جهة والإلحاق من جهة أخرى، أي شرعنة الوجود الإستعماري وتأييد سياسة الفصل التي ينتهجها (حماية "الدولة اليهودية" وإقامة كيان فلسطيني للسكان الأصليين) وإلحاق موارد وإقتصاد "فلسطين" بالهيمنة الإستعمارية، عن طريق إخضاعها "للدولة اليهودية" وللإقتصاد النيوليبرالي الإقليمي والعالمي.

كما يسلط الضوء، في هذا السياق، على دور النخبة الفلسطينية المتواجدة في الدول الخليجية التي وجدت في الأراضي المحتلة، بعد اتفاقيات أوسلو، مناسبة للسيطرة على الإقتصاد الفلسطيني. في حين حاول ياسر عرفات إبعادها عن الشؤون السياسية، أصبحت النخبة السياسية التي أفرزتها إتفاقيات أوسلو وهذه النخبة الإقتصادية متداخلة من الناحية العائلية والإدارية. من جراء ارتباطها بمسار العولمة، تطمح هذه النخبة الفلسطينية المشلكة حديثا الى لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط الجديد النيوليبرالي. "من هذا المنطلق أيضا، نفهم أن إقامة الدولة الفلسطينية تحتاج الى استقرار وأمن في المناطق المحتلة"... ما يفسر "الصراع في داخل الأجهزة السياسية الفلسطينية بين "الطاقم القديم" المنبثق عن المنظمات الفلسطينية من جهة، والنخبة التكنوقراطية المنبثقة عن القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية من جهة أخرى، التي تؤيد فكرة الدولة الوظيفية الخاضعة لمنطقي الإقتصاد والأمن المنبسطين على المنطقة."

ولأن قطاع غزة خرج نوعا ما عن "الطاعة" الدولية، لقد تم فصله جزئيا عن هذا المسار، وتم فرض عليه حصارا محكما. يلاحظ المؤلف أن حصار غزة يختلف عن إجراءات محاصرة دول أخرى، كالتي اتخذت ضد العراق وايران، وكوبا وكوريا الشمالية، كونه يديم التبعية لدولة الإحتلال والإقتصاد المعولم، ولا ولن يسمح له بالإفلات منها: "لأن السلطات الإسرائيلية تمعن في إدامة التبعية الفلسطينية من خلال المحافظة على تدخلها في أسواق القطاع". ولكن، وخلافا لسياسة السلطة الفلسطينية قبل ٢٠٠٧ التي ركزت على تطوير الزراعة بمساعدة الدول الأوروبية من أجل التصدير، ما يكرّس هذه التبعية، حاولت وزارة الزراعة

(في ٢٠١٢) تطوير زراعة خاصة للإستهلاك المحلي، دون الإعتماد على المياه، غير أن هذه الجهود بقيت نادرة وغير كافية لوضع أسس إقتصاد وطني مستقل.

من خلال وصفه للوضع الإقتصادي الراهن، أراد المؤلف التأكيد على أن الفترة التي تلت إتفاقيات أوسلو ليست فترة "ما بعد الصراع" كما تصوره الأبحاث الأكاديمية الحديثة، بل "تمظهر جديد لميزان القوى في المنطقة الواقعة تحت الهيمنة الأميركية، تتميز إقتصاديا بانتشار التعاليم النيوليبرالية وتشكيل رأس مال معولم". "وبهدا المعنى، يظل الصراع بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" تحدده الإشكالية الإستعمارية في علاقته الخاصة مع أوروبا (والغرب) والعالم. وإن كان الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي مرتبطا الآن بديناميات "ما بعد الإستعمار"، فهذه الديناميات لا تعيد النظر أساسا في استراتيجياته الخاصة بالأراضي والديمغرافيا والمسألة الأمنية، أو الإقتصادية"، ما يعني أن الحركة الصهيونية ما زالت حركة استعمار إستيطاني، تحاول السيطرة على الأرض وإحتكارها وإبعاد الفلسطينيين عنها، كلما سنحت الفرصة، إقليميا ودوليا، ولكنها مضطرة الى التأقلم والمناورة في ظروف سياسية غير مناسبة لمجمل تطلعاتها.

احتوت هذه الدراسة الأكاديمية على :

الجزء الأول : الإطار التاريخي والتأطير النظري

١) الأسس الحديثة للنظام الإستعماري في فلسطين
٢) الإقتصاد السياسي، السياسة الإقتصادية والسيطرة

الجزء الثاني : الأنماط الإقتصادية للصراع الإستعماري في فلسطين

١) الإستيطان الصهيوني والإستيلاء على الإقتصاد
٢) توسع نظام السلب في المناطق المحتلة (عام ١٩٦٧)
٣) الإقتصاد السياسي لعملية "السلام"